الأمم المتحدة

A/AC.109/2002/SR.9

الجمعية العامة

Distr.: General
2 March 2006
Arabic
Original: Russian

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هنتلي ..... (سانت لوسيا)

المحتويات

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

مشروع تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

02-43800 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/57/73, A/AC.109/2002/L.9, E/2002/61)

١ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى تقرير الأمين العام (A/57/73)، وإلى المعلومات المقدمة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة بشأن عملها المتعلق بتنفيذ الإعلان (E/2002/61) ومشروع القرار A/AC.109/2002/L.9.

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٢ - الرئيس: أبلغ أعضاء اللجنة الخاصة أن ممثل جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة قد طلب السماح له بالتحدث عن البند قيد النظر. وأضاف أنه إذا لم يكن هناك اعتراض، فسيعتبر أن اللجنة الخاصة تود الموافقة على الطلب وفقا للإجراءات المعمول بها.

٣ - وبدعوة من الرئيس، أخذ السيد كوربن (وزير الدولة لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة) مكانه إلى المائدة.

٤ - **السيد كوربن** (وزير الدولة لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة): قال إن البند يعد من أهم البنود في جدول أعمال اللجنة الخاصة لأنه يتناول تقديم منظومة الأمم المتحدة المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأن تسوية هذه المسألة ستساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم. وأعاد تأكيد الاقتراح التي قدمته جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في عام ١٩٩٩ والقاضي بأن يشرع في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال في مرحلة مبكرة من عمل اللجنة الخاصة، بحيث يتسنى إدراج الاقتراحات بشأن هذا الموضوع في القرارات المتخذة بشأن نتائج أعمال اللجنة.

٥ - وأردف قائلا إن هناك مجالين يتسمان بأهمية خاصة بالنسبة لتنمية الأقاليم وهما: المشاركة المباشرة للأقاليم في أنشطة منظومة الأمم المتحدة وتقديم منظومة الأمم المتحدة المساعدة إلى الأقاليم. ومضى قائلا إن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ما فتئا منذ أعوام عديدة يتخذان كل سنة قرارات تتعلق بمشاركة الأقاليم في البرامج والتدابير المعتمدة من جانب منظومة الأمم المتحدة، وأن عدة وكالات متخصصة، حرصا منها على تنفيذ هذه القرارات، أدرجت في أنظمتها الداخلية أحكاما لتمكين الأقاليم من الحصول على مركز العضو الكامل العضوية أو العضو المنتسب أو المراقب، رغم أنها لا تنتهج سياسة نشطة لتشجيع مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمالها. غير أن مما يؤسف له أن وكالات متخصصة أخرى لم تقتد بعد بهذا المثال.

٦ - واستطرد قائلا إن الجمعية العامة أهابت في قراراتها بالوكالات المتخصصة إلى التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية وهي: أولا، دراسة واستقصاء الحالة في كل إقليم، بغية اعتماد التدابير الرامية إلى تعجيل تقدمه الاجتماعي والاقتصادي؛ ثانيا، النظر في العراقيل التي تعيق حصول الأقاليم من هذه الوكالات على المساعدة التي تحتاجها للمشاركة في المؤتمرات الدولية، وكذلك المساعدة التقنية من هيئات الأمم المتحدة، لأن كثيرا من الوكالات المتخصصة ترى أن مساعدة الأقاليم لا تدخل ضمن ولايتها؛ ثالثا، وضع اقتراحات محددة لتقديم المساعدة للأقاليم وكفالة تمثيلها في مجالس الإدارة. وأضاف قائلا إن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تعمل بنشاط أكبر لتقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تعزيزا لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ولاحظ أن أمانة اللجنة الخاصة قد نصت

في الخطط المتوسطة الأجل للسنوات ١٩٩٨-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٥ على أن تضطلع الوكالات المتخصصة والمؤسسات المتصلة بالأمم المتحدة بمهمة تنسيق الأعمال المتعلقة بتقديم المساعدة لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. غير أن هذه المهمة يقوم بها خير قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية لأنها، بخلاف اللجنة الخاصة، قادرة على التعامل مباشرة مع حكومات الأقاليم المعنية.

٧ - واسترسل قائلا إن اللجان الإقليمية تقدم نموذجا للوسائل الإيجابية لإشراك الأقاليم في عمل منظومة الأمم المتحدة عن طريق أحكام تنص على إمكانية حصول هذه الأقاليم على مركز عضو أو عضو منتسب. ويمكن أن يؤكد بلده الذي هو عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ ١٩٨٤، أهمية الإسهام الذي قدمته اللجنة في تنمية العديد من الأقاليم في حوض البحر الكاريبي. وفيما يتعلق بالقرارات التي اتخذتها اللجان الإقليمية، قال المتكلم إن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمدا منذ عام ١٩٩٢ عددا من التعديلات على نظاميهما الداخليين اللذين يحكمان الترتيبات المتعلقة بالمشاركة في المؤتمرات العالمية التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، كما أن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي هي أعضاء منتسبة في اللجان الإقليمية منحت الحق في المشاركة في عمل هذه المؤتمرات كمراقبين رسميين. ونبعت مبادرة تغيير الأنظمة الداخلية من البلدان التي هي أعضاء منتسبة في اللجان الإقليمية، ومعظمها من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأعرب عن تقديره للدول الأعضاء وللدول القائمة بالإدارة التي دعمت هذه المبادرات، وهو أمر شديد الأهمية في تطوير إمكانات الأقاليم. وأشار أيضا إلى أن الأقاليم لا تساهم بقدر كاف من النشاط في عمل المؤتمرات الدولية وفي التحضير لها، ولا تتلقى حتى الآن المعلومات الضرورية.

٨ - وأشار في الأخير إلى أن كثيرا من الوفود والوكالات تعطي لعنوان القرار إلى حدد كبير معنى سياسيا أكثر منه اقتصاديا. ويعتبر كثير من هيئات الأمم المتحدة أن تنفيذ الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار لا يدخل في دائرة اختصاصها. وأضاف أن بلده ما فتئ يعتقد أن الاقتراح الذي قدمه في عام ٢٠٠٠ بشأن إعادة صياغة عنوان هذا البند من جدول الأعمال كي يعكس بدقة أكبر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمشكلة، فضلا عن جوانبها السياسية، لا تزال له أهميته. ويمكن أن تتيح المشاورات بين رئيس اللجنة الخاصة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي فرصة طيبة لمناقشة المشكلة.

٩ - السيد **تانو - بوتشويه** (كوت ديفوار): أكد على أهمية العمل الذي تضطلع به الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان بشأن إنهاء الاستعمار. وأضاف أنه إذا تم توسيع نطاق التعاون مع هذه الهيئات التي لها ممثلون في الميدان، وزيادة طابعه المباشر، فيمكن الحصول على صورة أوضح لواقع الحال في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومضى قائلا إن من المهام الملقاة على عاتق اللجنة الخاصة تقديم يد المساعدة لسكان هذه لأقاليم من أجل فهم الآثار التي يمكن أن يخلفها عليهم مسارات العمل المقترحة الممكنة. وأضاف أن الصلات التي تقيمها الوكالات مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يمكن أن تثبت فائدتها الكبيرة في هذا الصدد. غير أن هناك انطباعا بأن الوكالات لم تبد حتى الآن أي اهتمام خاص بتنمية التعاون في هذا المجال. ومن شأن تعزيز التعاون مع الوكالات العاملة في الميدان أن يعود بالفائدة على جميع الجهات المعنية.

١٠ - السيدة **جوزيف** (سانت لوسيا): سألت السيد كوربن عن رأيه في سبب عدم التوصل إلى توافق آراء بشأن نص مشروع القرار المتعلق بالوكالات المتخصصة.

١١ - السيد **كوربن** (وزير الدولة لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية): قال في معرض تعليقه على البيان المقدم من ممثل كوت ديفوار إنه يتفق معه تماما على ضرورة اتباع نهج أكثر اتساما بطابع عملي في التعاون مع الوكالات الأخرى الناشطة في الأقاليم. وهذا ينطبق على وجه الخصوص على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يزود اللجنة الخاصة بأوفى المعلومات وأكثرها تفصيلا. وأردف قائلا إنه يفترض أن يقدم ما يناهز ٣٦ من هيئات الأمم المتحدة و المؤسسات الإقليمية المعلومات إلى اللجنة الخاصة، غير أن ثمانيا منها فقط هي التي تقوم بذلك بالفعل. وأعرب عن أمله في أن يقدم مزيد من المعلومات بحلول موعد انعقاد دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٢ - وردا على السؤال الذي طرحته ممثلة سانت لوسيا، قال إنه يشعر ببعض القلق في هذا الصدد، لأن بعض البلدان امتنعت منذ عدة سنوات عن التصويت على مشروع القرار المتعلق بالوكالات المتخصصة، سواء في الجمعية العامة أو في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واستطرد قائلا إن المسألة ينظر إليها من منظور سياسي وإن كثيرا من الوكالات لديها تحفظات فيما يتعلق بالولاية المتصلة بتنفيذ الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار. وارتأى أنه ينبغي تغيير عنوان هذا البند من بنود جدول الأعمال.

١٣ - السيد **تانو - بوتشويه** (كوت ديفوار): قال إن غياب توافق الآراء بشأن القرار واعتراض بعض الصعوبات سبيل اعتماده من جانب اللجنة الرابعة مردها الموقف الذي اتخذته بعض الدول القائمة بالإدارة، والتي ترى أن اللجنة الخاصة لا ينبغي أن تملي على الوكالات الخاصة ما تعمله، لأن لهذه الوكالات ولاياتها الخاصة بها.

١٤ - **السيد المقداد** (الجمهورية العربية السورية): قال إن عمل اللجنة الخاصة في مجال تقديم المساعدة للأقاليم يمكن أن يكون أكثر فعالية وفائدة. وأضاف أن المشكلة الأساسية في هذا الصدد هي الموقف التقليدي للبلدان التي تبدي تحفظات ذات طابع سياسي بشأن أعمال اللجنة الخاصة. وحتى أعضاء اللجنة الخاصة يبدون ملاحظات من هذا النوع. ومضى قائلا إنه بذلت محاولات خلال السنوات الثلاث الماضية لتحسين التعاون بين الوكالات المتخصصة والأقاليم الخاضعة لإدارة استعمارية. غير أن الوضع لا يزال غير مرضي، رغم حصول بعض التغييرات الإيجابية. وأضاف أن وفد بلده لا يعترض على اقتراح السيد كوربن تغيير عنوان البند قيد النظر من بنود جدول الأعمال.

١٥ - **السيد أورتيس غانداریاس** (بوليفيا): قال إن مسألة التعاون مع الأقاليم المستعمرة وتقديم المساعدة لها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي مسألة بالغة الأهمية. ومن ثم فمن الضروري زيادة تركيز مشروع القرار على هدفي تحقيق نتائج عملية وتنفيذ القرارات المتعددة المتخذة بشأن هذه المسألة. وأضاف أن رصد أنشطة هيئات الأمم المتحدة ينبغي أن يشكل إحدى المهام المنوطة باللجنة الخاصة. ويمكن أن تتحقق اللجنة الخاصة من مدى تنفيذ أحكام القرارات التي تتخذ كل سنة تنفيذا فعليا. وختم قائلا إن هذه مسألة جديرة بالنظر والنقاش.

١٦ - **السيد أوفيا** (بابوا غينيا الجديدة): قال إنه يوافق على ما قاله المتكلم السابق. واعتبر أن مسألة الولايات المسندة إلى الوكالات المتخصصة تتسم بأهمية حاسمة ويجب تسويتها. وأعرب عن تأييده لاقتراح السيد كوربن القائل بأنه ينبغي تغيير عنوان مشروع القرار.

١٧ - **السيد تانو - بوتشويه** (كوت ديفوار): قال إن الأمر لا يتعلق بتغيير ولايات الوكالات المتخصصة. وأكد أهمية التعليم في سياق عملية إنهاء الاستعمار. وأضاف أن من السهل على أشخاص مثقفين فهم الخيارات المتاحة لهم واتخاذ القرارات المناسبة، وهذا بدوره سيسهل عمل اللجنة الخاصة.

واستطرد قائلا في هذا الصدد إن من المهم جدا أن تحصل اللجنة الخاصة من الوكالات المخصصة على المعلومات ذات الصلة بأنشطتها في مجال التعليم وحماية البيئة، وعن الآثار الإيجابية والسلبية للسياحة في الأقاليم. وهذا بالنسبة للجنة الخاصة هو المعنى الحقيقي للتعاون مع الوكالات المتخصصة.

١٨ - انسحب السيد كوربن.

١٩ - أُقر مشروع القرار A/AC.109/2002/L.9.

٢٠ - **الرئيس:** أعلن أن اللجنة قد اختتمت نظرها في هذا البند من جدول الأعمال.

مشروع تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ (A/AC.109/2002/CRP.1)

٢١ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى مشروع تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، الوارد في الوثيقة A/AC.109/2002/CRP.1.

٢٢ - **السيد المقداد** (الجمهورية العربية السورية)، المقرر: قدم التقرير بشأن أعمال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ معربا عن الامتنان لجمهورية فيجي شعبا وحكومة لحسن تنظيم الحلقة الدراسية. وأضاف أن الحلقة الدراسية حضرها ممثلو عدد كبير من الأقاليم إضافة إلى ممثلي منظمات غير حكومية ووكالات متخصصة وبرامج تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وممثلين عن الدول القائمة بالإدارة مثل فرنسا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة، الذين جرى بينهم وبين المشاركين في الحلقة حوار مستفيض ومفيد. وأعرب عن أمله في أن تضطلع دول أخرى قائمة بالإدارة بدور نشط في الحلقات الدراسية والأنشطة التي ستقوم بها اللجنة في المستقبل.

٢٣ - وأشار إلى أن التقرير الذي وزع على أعضاء اللجنة الخاصة حظي بتقدير كبير. وأضاف أن أعضاء لجنة الصياغة حرصوا عند إعداد التقرير على أن يعكس قدر الإمكان الآراء والملاحظات الذي أبديت أثناء الحلقة الدارسية. وفضلا عن ذلك، جرى تغيير شكل التقرير بمبادرة رئيس اللجنة الخاصة لتمكين القراء من البحث بسهولة عن المعلومات التي تهمهم في مختلف الفروع. وأردف قائلا إن الوثيقة كانت ثمرة عمل حثيث، وأعرب عن أمله في أن يعتمد أعضاء اللجنة الخاصة هذه الوثيقة بتوافق الآراء ويشرعوا بأسرع ما يمكن في العمل على تنفيذ ما ورد فيها من أحكام.

٢٤ - **السيد أورتيس غاندرياس** (بوليفيا): قال مشيرا إلى مسألة الحلقات الدراسية الإقليمية إن وفد بلده يود توضيح أربعة نقاط. فأولا، يولي بلده أهمية كبيرة للحملات الإعلامية لتوعية شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالإمكانيات المتاحة لهم. وأضاف أن التدريب المهني وبناء القدرات يشكلان مجالا هاما من مجالات العمل، مشيرا إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمات الدولية في هذا الصدد، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما يتيح فرصا هائلة للمساهمة في بناء قدرة تنظيمية أساسية. وثانيا، من الضروري أن تساهم الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في العمل المضطلع به في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وثالثا، سيكون من المفيد النظر في إمكانية عقد حلقات دراسية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي نفسها، بالتشاور مع الدول القائمة بالإدارة. وأضاف في الأخير أن التقارير المقبلة عن الحلقات الدراسية ينبغي أن تتضمن فرعا يخصص لتقييم الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لأن من أهداف الحلقات الدراسية الإقليمية إجراء هذه التقييمات المنصوص عليها في أنظمتها الداخلية.

٢٥ - لقد تقرر ذلك.

٢٦ - السيد **تانو - بوتشويه** (كوت ديفوار): قال إن الحلقة الدراسية المعقودة في فيجي لم تزد مدتها عن ثلاثة أيام،

ولما لم يتيسر النظر الكامل في جميع البنود فقد تقرر مواصلة العمل في نيويورك بشأن البنود المتبقية. وأضاف قائلا إن ذلك سبب في مشاكل لأن بعض الوفود ترى أن جميع المسائل المثارة في الحلقة الدراسية كان من الضروري تسويتها قبل اختتام الحلقة. وفي هذا الصدد، استطرد قائلا إن من المهم التوصل إلى توافق في الآراء في المستقبل بشأن ما إذا كان ينبغي اعتبار الحلقة الدراسية منتهية عند اختتام أعمالها أو ما إذا كان يمكن للرئيس، بالاتفاق مع المشاركين، مواصلة المناقشات مع الوفود في نيويورك إلى حين الموافقة على التقرير المتعلق بأعمال الحلقة. وهذه مسألة يجب توضيحها تفاديا لاختلاف التأويلات.

٢٧ - **الرئيس:** قال إنه تقرر في فيجي أن تنهي لجنة الصياغة عملها المتعلق بالتقرير في نيويورك واضعة في الاعتبار جميع الاقتراحات المقدمة أثناء الحلقة الدراسية. وأضاف أنه ربما يكون من الضروري في نفس الوقت النظر في أمر مواصلة عمل الحلقات الدراسية في المستقبل، نظرا للمشكلة التي أثيرت. واقترح أن توافق اللجنة الخاصة على التقرير المقدم عن أعمال الحلقة الدراسية الإقليمية للمحيط الهادئ، وأن تدرجه كمرفق في التقرير الذي تقدمه إلى الجمعية العامة.

٢٨ - لقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.